الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية بين الفرص والقيود

The Chinese interest in the African continent between opportunities and constraints

الدكتور/ علي مدوني[1,2]

[1]**جامعة بسكرة، (الجزائر)**

[2]**المؤلف المراسل:** ali.madouni@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2020/02/27 **تاريخ القبول للنشر:** 2020/04/02 **تاريخ النشر:** 2020/04/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ فاطمة فارز (جامعة تيارت) اللغة الإنجليزية: د./ نورة إبرسيان (جامعة بومرداس)

ملخّص:

حققت الصين إنجازات اقتصادية كبيرة منذ تأسيسها قبل ما يزيد عن سبعة عقود، وهذا ما ساعدها على الصعود إلى المرتبة الثانية عالمياًّ من حيث حجم الاقتصاد، بعد الولايات المتحدة الأمريكية؛ متغلبة بذلك حتى على اليابان. حيث استطاعت الصين أن تحصل على لقب "مصنع العالم"، نظراً لما تصدّره من صناعات متنوّعة وفي شتّى المجالات، ما أهّلها لتحقيق فائض تجاري دون منافس. ولكي تحافظ الصّين على هذه المكانة العالميّة، خلقت إستراتيجية سياسية جديدة عن طريق "مبادرة الحزام والطريق"، التي تساعدها على تعزيز تبادلاتها الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي. ومن أهمّ الأسواق التّي تودّ ربطها بالصّين هي القارّة الإفريقيّة. وذلك بإعادة الاعتبار ل "طريق الحرير" القديم، لكنّ المبادرة الجديدة لاقت مؤيدين ومعارضين كلٌّ حسب مصالحه، لأنها تعدُّ الأوسع نطاقاً جغرافياًّ مقارنة بطريق الحرير القديم.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الصيني؛ الدول الإفريقية؛ مبادرة طريق الحرير؛ الأسواق الإفريقية؛ الإستراتيجية الصينية.

Abstract:

After seven decades of its foundation, China has achieved remarkable economic accomplishments. Accordingly, and as the economy size is concerned, China has surpassed Japan to became the second-largest economy after the United States of America. In years, China has succeeded to obtain the title of « world's factory » due to its diverse industries in various domains, and gain an unopposed trade surplus. By shaping a new political strategy called the « belt and road initiative », China has tried to preserve its international status by boosting its trade and economic exchanges with the rest of the world. For the Chinese, one of the most important markets is the African continent throughout the re-consideration of the former Silk-Road. This new initiative is faced with supporters

and opponents, each bestowing their interests, as it is considered the largest project in terms of the geographical spectrum compared to the former Silk-Road.

Key words: *Chinese economy; African countries; Silk-Route initiative; African markets; Chinese strategy.*

مقدّمة:

تعتمد الإستراتيجية الصينية نحو العالم بأكمله على الأساليب الناعمة في مقدّمتها الأساليب الاقتصادية. ومن بين كل مناطق العالم، ركّزت الصين اهتمامها نحو إفريقيا بشكل خاص، حيث شمل هذا الاهتمام اتفاقيات تمويل، قروض ومساعدات اقتصادية لتشييد طرق في عديد المناطق في القارة، إضافة إلى الاستثمار في جميع المجالات، وفي المقابل لاقت هذه الإستراتيجية ترحيباً من عدة دول افريقية نظراً للعروض المغرية التي قدّمتها الصين من أجل دعم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الأمر الذي لقي موافقة ودعماً سياسياً من الجانب الإفريقي، ما زاد من توغّل الصّين أكثر في القارّة، لتصبح بذلك إفريقيا من أكبر الأسواق الاستهلاكيّة للسلع الصينيّة الرّخيصة. لكن فيما بعد، أصبحت هذه الإستراتيجيّة أمراً مريبا، خاصّة وأنّ النّمو الاقتصادي مسّ الصّين بشكل كبير على حساب اقتصاديّات الدّول الإفريقيّة التي بقيت أسواقها مجرّد أماكن لعرض الواردات الصّينية من دون إنتاج، ما أثّر بشكل غير مباشر على معدل النمو الاقتصادي لهذه الدول. وانطلاقا من ذلك يحاول هذا البحث الإجابة على سؤال محوري مفاده:

- ما هي الأهمية الاقتصادية التي تمثلها إفريقيا بالنسبة للصين؟

ترتكز الدراسة في **منهجيتها** على ما يلي:

- الأداة المنهجية المتمثلة في أداة الوصف وأداة التحليل من خلال وصف مختلف أبعاد الإستراتيجية الصينية في إفريقيا، وتحليل متغيرات البحث.

تحاول الدراسة اختبار **الفرضيات** التالية:

- يتوقف تطور العلاقات الصينية-الإفريقية على العرض والطلب،
- كلما أحسنت الصين استعمال قوتها الناعمة تجاه إفريقيا كلما زادت استثماراتها في القارة.

أهداف البحث:

- توضيح وتحليل الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية،
- وصف عام للإستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا،
- الكشف عن نوعية الاستثمارات الصينية في إفريقيا،
- الوصول إلى تصور عام يفيد الدولة الجزائرية فيما يخص تطوير العلاقات الجزائرية الصينية.

وللإجابة عن سؤال البحث سيتم التطرّق إلى المحاور التالية:

أوّلاً: تواجد الصين في إفريقيا وعوامل انفتاحها على أفريقيا.

ثانيا: الإستراتيجية الاقتصادية الصّينية في إفريقيا.

ثالثا: مشروع طريق الحرير بين فرص النجاح وقيود الفشل.

أوّلاً

تواجد الصين في إفريقيا وعوامل انفتاحها عليها

إنّ العلاقات الصينية الإفريقية ليست بالحديثة؛ بل تمتد لقرون عديدة، لكن في القرون الماضية كانت هذه العلاقات تتميز بالبعد الاقتصادي من خلال تبادلات تجارية، أما في العصر الحديث فقد أخذت تتعدد في أبعادها إلى البعد السياسي والثقافي والاجتماعي إلى جانب تطور البعد الاقتصادي أكثر من السابق باعتباره الغالب على غيره من أبعاد هذه العلاقات.

أ-الجذور التاريخية للعلاقات الصينو-إفريقية

تُرجع بكين نقطة بداية علاقاتها مع افريقيا الى حملات الادميرال "زينغ هي"(ZHENG HE) – من أسرة مينغ- بين سنتي 1417 و1431 في القارة (Bruno , 2010, p. 3). أمّا الشواهد التاريخية الأخرى فقد أرجعت الخطوات الأولى لهذه العلاقة للاتصالات البحريّة والمبادلات التجاريّة بين الصين وبعض المناطق الإفريقية عبر المحيط الهندي خاصة مع المناطق الشرقية، وقد دلّت عديد الشواهد التاريخية والأثريّة في سواحل دول إفريقية على ذلك مثل تنزانيا. لكن في عام 1949 بدأت تظهر ملامح جديدة في العلاقات بين الطرفين ذات طابع سياسي في المقام الأول ضمن الحقبة الاستعمارية وبداية استقلال البعض من الدول في إطار التضامن مع دول العالم الثالث في مواجهة الدول الاستعمارية الغربية. أمّا في فترة الخمسينيات من القرن الماضي فقد برزت اهتمامات الحزب الشيوعي بحركات التحرير المناهضة للاستعمار التي تدعّمت بزيارة "شو ان لاي CHOU EN-LAI" لعشرة دول افريقية (Françoit ، بلا تاريخ) لتخطو هذه العلاقة منعطفاً آخر خلال مؤتمر باندونغ 1955م، الذي أدّى إلى اعتراف دبلوماسي تاريخي بجمهورية الصين الشعبية الجديدة من قبل الدول الإفريقية المستقلة، ليكون بذلك بداية جديدة في العلاقة بين الطرفين زاد من قوّتها السعي الصيني لمكافحة الاستعمار ودعم سياسات عدم الانحياز، وبذلك تم تحديد المصالح المشتركة بين الصين وإفريقيا التي تحكمها مبادئ موروثة عن الوزير الأول الصيني "شو ان لاي" المتجسّدة في: المبادئ الـ 15 للتعايش السلمي، و 8 مبادئ للتعاون الاقتصادي (Bruno , 2010, p. 4).

ب-تطوّر العلاقات الصّينو-إفريقيّة

يعبرّ التطور الحاصل في العلاقات الصينية الإفريقية عن سعي الصين نحو زيادة نفوذها ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم في ظل سياسة هيمنة القطب الواحد، فكان الحلّ أمامها هو البحث عن الأحلاف والانفتاح على أطراف وقوى جديدة، ووجدت ذلك عبر البوابة الإفريقية. في ظرف زمني قصير استطاعت الصين أن تصبح الشريك "الأول بالرعاية" في القارة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على التوالي من خلال نموّ معدلات التبادل التجاري إلى إضعاف منذ بداياته الأولى، وتوقيع عديد الاتفاقيات والصفقات والعقود التجارية، مقابل ذلك بقيت الصين ملتزمة بتنويع المساعدات المقدّمة لإفريقيا وتحوّل عشرات الآلاف من الأيدي العاملة الصينية إليها الذين ساهموا في بناء المنشآت الرياضية والمقرّات الوزارية وخطوط السّكك الحديدية وغيرها.

الصين لها آفاق واعدة وكبيرة في الاقتصاد والنفط والسياسة، وتعزيز علاقاتها ونفوذها وزيادة تنامي مصالحها في القارة ترى فيه مصدراً لتغذية وبناء قاعدتها الصناعية الخام، لذلك نجدها من أكبر الداعمين للدول الإفريقية في العالم، وتحرص على إقامة صداقات مع دولها بعديد الوسائل (حداد، 2014، صفحة 16).

وقد برزت أفريقيا كوجهة أساسية لهذه الأقطاب (الصين، أمريكا، فرنسا.) لما تمتاز به من ثروات باطنية خاصة في مجال الطاقة، إضافة إلى الرغبة الإفريقية الماسّة في العثور على شريك يتفهّم أوضاعها التي تعاني منها سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً وثقافياً، لتُصبح الصّادرات الصّينيّة إليها ضعفي الصّادرات الأمريكيّة (الشيخ، 2014، صفحة 3).

ج-إفريقيا السّوق الاستهلاكية للمنتجات الصينية

السوق الإفريقية بالنسبة للصين حديثة نسبيا، لكن سرعان ما حصل التوافق بينهما نظراً لبساطة المنتج الصيني وتواضع القدرة الشرائية للفرد الإفريقي، وكانت نتيجة ذلك إقبال كبير على هذه المنتجات ما تسبّب في إلغاء المنتج الغربي الذي سيطر على السوق لسنوات عديدة، إضافة إلى حدوث منافسة مع المنتج الإفريقي المحلي في منتجات عديدة كالاتصالات والصناعات بأنواعها: الكهرومنزلية والهيدروكهربائية، فمصر مثلاً كانت المصدر الرئيسي للمنتجات النسيجية والقطنية في القارة، لكن بدخول الصين تراجعت مكانتها.

أمّا بالنسبة للصادرات نحو القارة فهي ترتكز بشكل كبير في منطقة تحت الصحراء التي تحصل على ما نسبته 2.5 % من أصل 3 % كإجمالي صادرات نحو هذه المنطقة من المنتجات الصينية (الشيخ، 2014، صفحة 5).

د-عوامل الانفتاح الصيني على افريقيا

عمدت الصين بأسلوب القوة الناعمة على تقديم نفسها كنموذج اقتصادي محبوب يقترب من النمط الإفريقي، بالاستناد إلى مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية، وتشجيع شركائها التجاريين الإفريقيين لتطوير اقتصادهم من خلال التجارة والاستثمار في البناء التحتي والمؤسسات الاجتماعية؛ دون فرض شروط سياسية أو إصلاحات اقتصادية.

حيث استفاد الصينيون من العامل التجاري في التغلغل في إفريقيا ومدّ النفوذ، بسبب تميز الإنتاج الصيني بالوفرة، وانخفاض التكاليف بما يناسب طبيعة الفقر في إفريقيا، وعلى خلفية حاجة الصين المتزايدة للنقد الأجنبي عبر أسواق إفريقيا الأكثر جاذبية لقطاع الصادرات الصيني.

كما استفادوا من تأثير العامل الجيو إستراتيجي؛ حيث تتميز إفريقيا بوجود مناطق إستراتيجية مهمة وممرّات تتحكم في حركة النقل البحري الدولي، منها ممر قناة السويس وممر باب المندب، فضلاً عن قرب مناطق النفط في إفريقيا من الصين أيضاً، وهذه الممرات تضمن للصين النفاذ والوصول إلى الأسواق العالمية.

أيضاً استفاد الصينيون من كراهية الأفارقة للدور الأمريكي في ضرب الأحلاف العسكرية – الأمنية الأمريكية في المنطقة، والتي كانت تستهدف تطويق الصين. هذه «العولمة البديلة» التي تقودها الصين كقوّة «غير غربية»، تتحدى العولمة التي تقودها القوى الغربية. فقد سعت الصين في القرن الحادي والعشرين، ومع صعود قوى جديدة إلى المسرح العالمي وعودة قوى أخرى تقليدية، إلى تقديم «عولمة بديلة» تعمل على تحدّي السيطرة العالمية للتأثير الغربي وتحد من سطوته، وفي هذا الإطار تبرز الصين، كإحدى الدول غير الغربية التي تنهض بشكل سريع على المسرح العالمي، مقدّمة للعالم أو لمناطق واسعة منه عدداً من السياسات والممارسات البديلة عمّا هو سائد في المنظومة الغربية، خصوصاً في مجال تقديم النماذج التنموية. هذه «العولمة البديلة» بحسب البروفيسور "جورج تي يو"، هي «مجموعة قيم تؤسس لبديل عن الممارسات والمؤسسات والسياسات والموارد القائمة حالياً»، وهو ما فعلته الصين التي طورت علاقاتها بإفريقيا لتصبح أكثر عمقاً وقوّة بشكل يعكس قوّة نفوذ الصين وتأثيرها في إفريقيا بشكل تصاعدي، ويقدّمها كبديل محتمل عن تأثير هيكلية السلطة والثقافة الغربية في إفريقيا، وقد ساهم استخدام الصين المرن لأدوات السياسة الخارجية المتعدّدة من السياسة إلى الاقتصاد والثقافة في ترسيخ البصمة الصينية في إفريقيا أمام النفوذ الغربي القديم. فالدور الصيني في إفريقيا برز ك «بديل صيني» للعولمة الغربية، وبرهن على أنّه يمتلك القدرات اللازمة للمساهمة في تطوير القارة السمراء، بعكس الطرق أو البدائل الأخرى التي توفّرها بلدان غربية لإفريقيا، وتتطلب دفع أثمان باهظة، في مقابل تطويق حريتها أو حيادها (بول).

وتمكّنت الصين من الدخول إلى إفريقيا من أوسع الأبواب نظراً لظروف وأسباب عديدة ساعدت ذلك، ويمكن حصرها في النّقاط التالية:

1. تزايد عدد الشركات الصينية في القارة، الذي وصل إلى 1133 شركة موزّعة على 20 دولة إفريقية حسب إحصائيات سنة 2015، ورغم الأخطار الموجودة في القارة ورفض عديد الشركات الغربية العمل فيها لهذه الأسباب، إلاّ أنّ الصين تحدّت كل ذلك ودخلت إليها وقامت حتى بإعفاء البضائع الإفريقية من الرسوم، الأمر الذي زاد من نسب الاستثمارات والتجارة فيها. وبهذا فإن تزايد عدد الشركات الصينية في القارة الأفريقية كان نتيجة لهذه السياسات الانفتاحية للصين تجاه الاستثمار والتجارة في هذه القارة.

2. الثروات الباطنية خاصة الطاقوية الموجودة في القارة باحتياطات كبيرة، هذا ما شجّع على وجود الاستثمارات الصينية على المديين الحالي والبعيد. والأكثر من ذلك أنّ الصين قامت بتقديم إصلاحات وتعويضات لبعض الدول المتضررة من المديونية الأجنبية على شاكلة السودان التي عانت كثيرا من ذلك بعد خروج شركة شيفرون الأمريكية منها، لكن الصين عرفت كيف تُصلح ذلك وتعيد بناءه من جديد بشكل يعود بالفائدة على الطرفين وفي نفس الوقت يفتح لها آفاقاً وفرصاً كبيرة في القارة مع دول أخرى.

3. كون الصّين أكبر وأوّل منافس مباشر للولايات المتّحدة الأمريكيّة، ولديها الرغبة الكبيرة في المواصلة على نفس الوتيرة والنمو، يجعل اقتصادها يحتاج كثيرا للمورد الطاقوي المهم الذي تعتبر إفريقيا المصدر الأول له (الشيخ، 2014، صفحة 5).

ثانياً

الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا

اعتمدت الدولة الصينية على تغليب مصالح متبادلة ين الطرفين: المصلحة، الاحترام، المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، كما تبنّت الصين خلافاً على السياسات الاقتصادية الغربية الأخرى؛ قروضاً ميسّرة واستثمارات دون شروط، إضافة إلى مساعدات مالية كبيرة توضع في حسابات بنكية صينية مضمونة يتم صبّها في المشاريع الإفريقية بمجرّد الاتفاق واختيار المشاريع المناسبة، وهو حلّ وجدته الصين لمنع وصول الأموال إلى جيوب المسؤولين الأفارقة.

أ-آليات الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا

أولى التعاملات الصينية في إفريقيا كانت بعقد الصفقات التجارية وشراء النفط والمواد الخام مقابل تطوير البنيات التحتية وكسر الاحتكار الغربي فيها وتقديم المساعدات والإعانات من دون شروط أو دعوات للقيام بالإصلاحات الاقتصادية أو السياسية.

بتاريخ 12 أكتوبر 2000، أنشئت بكين منتدى تعاون الصين وإفريقيا FOCAC لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الطرفين في القطاعين العام والخاص. ومع مرور الوقت ازداد عدد الأعضاء فيه إلى أكثر من 45 دولة إفريقية.

أعقب هذا المنتدى إنشاء وثيقتين خاصّتين بالسّياسة الصّينية هما: الورقة البيضاء للسّياسة الصّينية في إفريقيا، والكتاب الأبيض حول مساعدات الصين الخارجية الصّادرين عن مجلس الدولة الصيني عامي 2006 و2011 على التوالي (Mulugeta & Liu , 2013, p. 79).

وتركّز العلاقة بين الطرفين على 3 مشاريع أساسية هي: بناء المشاريع، إرسال الفرق الطبية إلى إفريقيا وتقديم المنح الدراسية للأفارقة للدّراسة في الصين الذي بدأت أوّل أفواجه في عام 2009. وكان أكبر مشروع قدّمته الصين هو بناء خط سكك حديدية بين تنزانيا وزامبيا ويبلغ طوله 1800 كلم بتكلفة تجاوزت 450 مليون دولار (Judith , 2006, p. 6). هذا المجال-مجال البناء والأشغال العمومية والعمارات الحكومية BTP، من أكثر المجالات التي تنشط فيه الصين في القارة السمراء إلى جانب أسواق الطاقة، فالصيّن ترى في هذه القارة مجالاً حيوياً ذو دورين أساسيين: مصدر للطاقة، وسوق استهلاكية واسعة للمنتج الصيني (Valérie).

تعتبر أنغولا أكبر شريك تجاري إفريقي إضافة إلى جنوب إفريقيا، السودان، مصر ونيجيريا كأبرز دول إفريقية مستفيدة من التبادل التجاري مع الصين.

من ناحية الاستثمارات، ونظراً للمخزون النقدي الصّيني الضخم المقدّر بـ 3 ترليون دولار، توجّه الصين جزء كبير منه للاستثمارات في الخارج في عديد الدول وشتّى المجالات، كل ذلك يشرف عليه بنك

الاستيراد والتصدير التابع للدولة الصينية، مهمّته إعطاء القروض للحكومات الإفريقية لكن وفقاً لشروط تفضيلية (الشيخ، 2014، صفحة 6).

ودائما تبقى الطاقة تتبوأ مركز الصدارة ضمن أولويات الصين في إفريقيا، فحسب دراسة لمركز راند، مع حلول عام 2020، ستستورد الصين النفط من كل أنحاء العالم أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية لضمان العرض في المستقبل، وتستثمر في قطاعات النفط كثيرا في دول مثل السودان، أنغولا ونيجيريا (Rand corporation، 2014، صفحة 2) التي ترعى شؤونها كلا من شركتي الصين للموارد البترولية والكيميائية، وشركة الصين الوطنية للبترول.

ومن بين الدول العربية في إفريقيا، توجد الجزائر التي ارتقت العلاقة بين البلدين فيها إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية نظرا للتداخل في العلاقات بينهما في كل المجالات: الطاقة، البناء، التكنولوجيا والرّي، وارتفاع نسبة اليد العاملة الصينية فيها إلى نحو 30000 عامل موزّعين على أكثر من 125 شركة لإدارة استثمار قيمته 2 مليار دولار، ومبادلات تجارية قاربت 8 مليارات دولار.

لكن الصين لا تصدّر فقط للقارة السّمراء؛ بل تستورد منها كذلك بعض المنتجات الزراعية والغذائية المتنوعة: القطن والبرتقال من مصر، الكاكاو من غانا، البن من أوغندا، الزيتون من تونس، السمسم من أثيوبيا، الخمور من جنوب إفريقيا، منتجات الحديد والصلب والخشب من دول افريقية أخرى (الشيخ، 2014، صفحة 6).

ب-أهداف الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا

تقدّم منطقة الشرق الأوسط ما نسبته 45 % من "الذهب الأسود" للصين، وتُعتبر إيران أكبر مموّل شرق أوسطي للصين بنسبة 11 %، لذلك وقّعت شركة سينوبك الصينية اتفاقية مع طهران لمدة 30 سنة تلتزم بها بكين بشراء 250 مليون طن من الغاز الطبيعي وتطوير حقل النفط الإيراني، وفي مقابل ذلك تعهّدت إيران بتصدير 150 ألف برميل من النفط للصين يوميا بسعر السوق. وحسب الخبراء والمختصين في هذا الشّأن فإنّ الصين تضاعفت احتياجاتها للنفط وأصبحت ثاني أكبر مستهلك له بعد الولايات المتحدة الأمريكية ومتجاوزة حتى العملاق الياباني اللذين يعتبران منطقة الشّرق الأوسط مصدرهما الأوّلي للتزوّد بالنفط. هذا التنافس والوجود الأمريكي في المنطقة يُظهر تماماً سبب اهتمام الصين بالقارة الإفريقية التّي أصبحت المصدر المفضّل لديها، و وجودها فيها من خلال الاستثمارات والمبادلات التجارية ترى فيه الحكومات المحلية-الإفريقية-أمراً مفيداً لها، ما جعلها تسهّل من عمليات وصول الشركات الصينية للموارد الطبيعية، ومن بين كلّ المناطق تولي الصين اهتماماً كبيرا لخليج غينيا التي تحتوي على 10 % من المخزون العالمي من النفط حسب التقديرات العالمية (Natalie , 2006, p. 1) والأهمّ من كلّ ذلك أنّ منطقة الشّرق الأوسط -إضافة إلى المنافسة الأمريكية ورغبة تخلّص الصين من مُزاحمتها لها – أصبحت أحد أكثر بؤر التوتر وأقلها استقراراً على الإطلاق ممّا يشكّل تهديدًا وخطراً على صعوبة أو انعدام حصول الصين على النفط من بلدان المنطقة، وهو ما حتّم إلزامية البحث عن مصادر بديلة أخرى فكانت إفريقيا البديل الأوّل.

كما أنّ أهم أهداف إستراتيجية الصين في "القارة السمراء" هي تشكيل أغلبية داعمة لها في هيئة الأمم المتحدة، بهدف سدّ الطريق أمام القرارات المناهضة لها التي يقدمها الغرب، وبخاصة تلك القرارات التي تخص مجال حقوق الإنسان. وقد عملت الصين على استغلال بعض القضايا الإفريقية لتعزيز وجودها على المسرح الدولي، واستغلت الفراغ الدولي الذي بدأت تعيشه من جهة، وانهيار القطبية في القارة الإفريقية بعد تراجع النفوذ الفرنسي من جهة ثانية، لتطرح نفسها بديلاً عن الغرب بوصفها قوة يمكن لها في الوقت عينه التدخل كحامية للدول الإفريقية في القضايا التي لها علاقة بالديموقراطية. إلا أنّ تلك السياسة ليست من دون مقابل؛ فالصين كانت تطلب دعم الأفارقة لسياستها الخارجية، ومطالبها في تحديد المناطق الاقتصادية البحرية في بحر الصّين الجنوبي؛ إذ لا يتعلق الأمر فقط بعدد الأفارقة في المنظمة؛ بل بالفاعلية التي تتمتع بها الدول الإفريقية. فمع بداية القرن الحالي، مثّلت قضية التصويت على قضايا حقوق الإنسان في الهيئة الدولية، بخاصة القرارات التي كانت تقدمها القوى الغربية ضد الصين، أهم القضايا التي تشغل بال الصينيين. لم تقتصر الفاعلية الأممية الإفريقية على هذا الموضوع فقط؛ بل ظهرت حقائق جديدة أكدت أهمية التصويت الإفريقي: كقضية إصلاح الأمم المتحدة، وإمكانية دخول اليابان إلى مجلس الأمن الدولي .وبذلك تكون القارة الإفريقية قد شهدت معركة دبلوماسية حقيقية بين بكين وطوكيو (الحكمات ، 2016، صفحة 75).

ممّا سبق طرحه، تبيّن أنّ السياسة الصينية الجديدة في التعامل مع الأفارقة والتغلغل فيها هدفه الاستفادة من ثروات القارة بأساليب مختلفة عن الأساليب القديمة، خصوصاً وأن أفريقيا سوق استهلاكية واعدة للسلع الصينية الرخيصة، كما أنها مصدر ثروات اقتصادية هائلة تريد الصين الاستفادة منها على عقود مقبلة لمواصلة صعودها الاقتصادي.

قامت الصين أيضًا بتدشين قاعدة عسكرية بحرية في جيبوتي، وهي الأولى خارج حدودها. وهذا يعتبر تمدداً عسكريًّا رغم تصريح الصينيين بأنّها قاعدة لوجستية فقط الهدف منها إمداد السفن الصينية المشاركة في مهام حفظ السلام بما تحتاجه من مؤن وصيانة، كما أن الصين تستغل أي فرصة لمنافسة الدول الغربية بربط المدن الإفريقية بخطوط سكك حديدية عالية السرعة من خلال تقديم التكنولوجيا والتمويل والإدارة.

ثالثا

مشروع طريق الحرير بين فرص النجاح وقيود الفشل

تعتبر الصين أكبر الإمبراطوريات التجارية في العالم لذلك اتجهت لوضع إستراتيجية جديدة تتمثل في مشروع ضخم، يهدف إلى بناء طريق نقل من آسيا إلى أوروبا، وخط سكة حديدية لنقل البضائع وطريق بحري من غرب الصين إلى أوروبا. هذا المشروع أطلق عليه اسم "طريق الحرير الجديد". جاء هذا المشروع في فترة رئاسة "شي جينبينغ" صاحب المبادرة التي تستمر حتى عام 2022. ويشكّل هذا المشروع مدخلاً لإستراتيجية الصين لدمج اقتصادها بالاقتصاد الدولي. وهي تبني آمالاً كبيرة على هذه المبادرة من أجل ربط قارات العالم بشبكة من خطوط وطرق النقل بهدف تعزيز التعاون التجاري والاقتصاد الدولي.

أ-الخلفية التاريخية لطريق الحرير

تعود بداية طريق الحرير إلى حكم سلالة "هان" في الصين قبل حوالي مئتي سنة قبل الميلاد، وُأطلق عليه هذا اللقب سنة 1877م من قبل العالم الجيولوجي الألماني البارون فرديناند فون ريشتهوفن. كان لطريق الحرير دور كبير في ازدهار العديد من الحضارات القديمة، مثل: المصرية، الصينية، الرومانية، والهندية، والتقاء الثقافات، والتبادل الفكري، والثقافي، وتعلم اللغات وتقاليد البلدان التي سافروا عبرها، كما لعب دوراً كبيراً في نمو العديد من المدن السّاحلية حول الموانئ المحاذية للطريق، لكن توقف كخط ملاحي للحرير مع حكم العثمانيين في القسطنطينية.

لقد بدأ الحرير يأخذ طريقه إلى الصين وكلّ أرجاء العالم قبل خمسة آلاف سنة، وتسربت معه بضائع كثيرة ما لبث انتقالها أن اتّخذ مسارات محدّدة.

عُرفت مبادرة الحزام والطريق الصينية منذ الزمن القديم باسم "طريق الحرير"، وفي واقع الأمر هذا الطريق لم يكن طريقاً واحداً وإنما شبكة من الطرق الفرعية تصب في طريقين كبيرين أحدهما شمالي صيفي والآخر شتوي، وما يجمع هذه السبل والمسارات جميعاً هو أنها مسالك للقوافل المتجهة من الشرق إلى جهة الغرب لتمر في طريقها ببلدان أخذت تزدهر مع ازدهار هذا الطريق التجاري الأكثر شهرة في العالم القديم. وقد انتظمت مساراته منذ القرن الخامس قبل الميلاد.

كان هذا الطريق خلال هذه الفترة معبراً ثقافياً واجتماعياً ذو أثر عميق في المناطق التي يمرّ بها، فلم يتوقف شأن طريق الحرير على كونه سبيل تجارة بين الأمم والشعوب القديمة فحسب، وإنما تجاوز الاقتصاد العالمي إلى آفاق إنسانية أخرى انتقلت عبره حتى الديانات، بفضله عرف العالم البوذية، وعرفت آسيا الإسلام وانتقل عبره البارود فعرفت الأمم الحروب المحتدمة المدمرة، وانتقل عبره الورق فحدثت نقله كبرى في تراث الإنسانية مع النشاط التدويني الواسع، وانتقلت عبره أنماط من النظم الاجتماعية التي لولاه لكانت ستظل مدفونة في مناطق وسط آسيا. غير أن النّشاط الاقتصادي بقي هو العاملُ الأهم والأكثر أثراً، ويكفي لتبيان أثره وأهميته أنه أدّى إلى تراكم المخزون العالمي من الذهب في الصين حتى أنه بحلول القرن العاشر الميلادي صارت الصين وحدها تمتلك من مخزون الذهب أكبر ممّا تمتلكه الدول الأوروبية مجتمعة. ومن اليابسة إلى البحر انتقل الاقتصاد العالمي نقلةً كبيرة مع اكتشاف التجار أن المسارات البحرية أكثر أمناً من الطرق البرية. تزامن ذلك مع اشتعال الحروب المغولية - الإسلامية بقلب آسيا، وشيئاً فشيئاً اندثرت معالم طريق الحرير وصارت البضائع والثقافات الإنسانية تنتقل في مسارات بحرية منتظمة تتجه عبر المحيط الهندي إلى شمال أفريقيا مروراً بالبحر الأحمر لتستلم القوافلُ البرية البضائع من آخر نقطة في خليج السويس لتنقلها إلى المراكب الراسية في ثغر دمياط وما حوله من موانئ (شرعان، 2019، صفحة 6).

ب-أسباب سعي الصين لطرح مبادرة الحزام والطريق

تسعى الصين عن طريق مبادرة طريق الحرير إلى ربط اقتصادها بالاقتصاد الدولي بآليات جديدة عن طريق طرق جديدة برية وبحرية، ولذلك للأسباب التالية (الخطيب، 2019، صفحة 111):

– التعددية القطبية: ترى الصين أن النظام الدولي الذي تهمين عليه الولايات المتحدة الأمريكية، غير عادل وغير متوازن ويصبّ فقط في مصلحتها وحلفائها، لذلك تنظر الصين إلى تغيير واقع النظام الدولي من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية؛ حيث تعتقد أنّ التعدّدية تسهم في تحقيق السلام والاستقرار والرفاهية في العالم، ويستفيد منها النظامان الدوليان السياسي والاقتصادي في إقامة نظامين دوليين سياسي واقتصادي يتسمان بالعدل والعقلانية والمساواة، ومن ثمّ على الصعيد الدبلوماسي تبذل الصين الجهود من أجل دفع تطور التعددية القطبية إلى الأمام.

– تعزيز مكانة العملة الصينية "اليوان" عالمياً: تهدف الصين عبر مشروعها إلى توسيع نطاق تداول عملتها الوطنية "اليوان" وجعلها عملة رئيسية في التبادل التجاري العالمي، خاصة بعد تمكن "اليوان" عام 2016 من الانضمام لسلة حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي إلى جانب أربع عملات أخرى هي: الدولار الأمريكي، اليورو الأوروبي، الين الياباني والجنيه الإسترليني.

– تعزيز مكانة شركات تكنولوجيا الاتصالات الصينية: تسعى الحكومة الصينية إلى تشجيع شركاتها العاملة في مجال تكنولوجيا الاتصالات إلى الاستفادة من المبادرة، من أجل لعب دور حيوي في إنشاء البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد كبير من دول المبادرة، بما يساهم في تعزيز نشاط الشركات الصينية.

– السعي وراء النفط: تعدّ الصين المستهلك الثاني للنفط على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المتوقع أن تتجاوز الصين الولايات المتحدة الأمريكية وتصبح المستهلك العالمي الأول للنفط عام 2030، حيث وصل الاستهلاك الصيني للنفط عام 2013 إلى 10.399 مليون برميل يومياً، ثم ارتفع إلى 11.490 مليون برميل يومياً عام 2015، 12.321 مليون برميل يومياً عام 2017.

– السبب الأمني: نظراً لاستثمارات الصين المتنامية وتزايد أعداد المغتربين الصينيين في البلدان المعرضة للمخاطر، أصبحت بكين مقتنعة بأن عليها أن تأخذ المخاوف الأمنية على طول مسارات BRI في أيديها. في عام 2015، تبنت قانوناً لمكافحة الإرهاب يسمح بالقيام بمهام أجنبية لوحدات جيش التحرير الشعبي الصيني، وفتحت أول قاعدة عسكرية لها في الخارج في جيبوتي، "مركز طريق الحرير البحري". صناعة جديدة من شركات الأمن الخاصة الصينية تتطور بسرعة، وتوفر الحماية لمشروعات.

ج-إستراتيجية طريق الحرير الصيني في إفريقيا:

يتم الترويج لإحياء طرق التجارة على طول طريق الحرير القديم في الصين الذي يربط الصين بشرق إفريقيا مِن قِبَل القادة الصينيين كرمز لالتزام الصين بإفريقيا. وفقًا للرئيس "شي"، ستستفيد إفريقيا من "الحزام والطريق"؛ لأنّ "البنية التحتية غير الكافية هي أكبر عقبة أمام تنمية إفريقيا"، وهي وجهة نظر يتقاسمها العديد من القادة الأفارقة. في حين يشير المدافعون عن "الحزام والطريق" أيضًا إلى احتمال حدوث تداعيات، مثل زيادة الاستثمارات الصينية الخاصة في السياحة والعقارات والزراعة، إلى

جانب مشاريع البنية التحتية. كما يُنظَر إلى برنامج "الحزام والطريق" بشكل متزايد على أنّه حافز للتكامل الاقتصادي الإقليمي الإفريقي والقدرة التنافسية .

وكشفت دراسة تُمَوّلها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا أنّ صادرات شرق إفريقيا يمكن أن تزيد بما يصل إلى 192 مليون دولار سنويًّا إذا تم استخدام مشاريع جديدة في إطار هذا البرنامج بشكل مربح. وباعتبارها نقطة التركيز الأولى لبرنامج "الحزام والطريق"، تطورت شرق إفريقيا لتصبح نقطة مركزية في طريق الحرير البحري، وكل ما يتصل بها مثل الموانئ التّي تمّ إنشاؤها والمخطط لها مستقبلا كذلك، وخطوط الأنابيب، والسكك الحديدية، ومحطات الطاقة التي تُموّلها الشركات والمقرضون الصينيون. ويُعدّ خط السّكك الحديدية الذّي يربط مومباسا بنيروبي -أكبر استثمار في كينيا منذ استقلالها-باعتباره أداةً لقياس نجاح الحزام والطريق؛ حيث إنّه أحد مشاريع "الحزام والطريق" الرائدة في شرق إفريقيا. كما أنّ السّكك الحديدية الكهربائية من أديس أبابا إلى جيبوتي، والتي أنشأت فيها الصين أول قاعدة بحرية خارجية ولديها حصص في ميناء استراتيجي للمياه العميقة نموذج آخر؛ فمن جيبوتي يربط طريق الحرير البحري مجموعات الموانئ الصينية المخطط لها والمكتملة في السودان، موريتانيا، السنغال، غانا، نيجيريا، غامبيا، غينيا، ساوتومي، برينسيبي، الكاميرون، أنغولا ونامبيا. وهناك طريق آخر يربط جيبوتي بجوادر، هامبانتوتا، كولومبو، ميانمار، وهونج كونج يربط القوس الأخير من هذا الممر خليج والفيس بمجموعات الموانئ الصينية في موزمبيق وتنزانيا وكينيا قبل أن يتصل أيضًا بجوادر. هذه الطرق التجارية الجديدة المعاد إحياؤها تساعد الصين على تنويع سلاسل الإمداد وإنشاء ممر اقتصادي بينها وبين المحيط الهندي وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط لربط إفريقيا بممرات بحرية جديدة في باكستان وبنغلاديش وسريلانكا وميانمار.

يطابق الموقف العسكري لبكين انتشارها البحري التجاري والعسكري في ظلّ خطة "الحزام والطريق". وهذا واضح بشكل خاص في المحيط الهندي؛ حيث تتركز الممرات البحرية الصينية المخطط لها وتتنافس فيها مع الهند. تنبع أهمية إفريقيا للصين في هذا الصدد من تموقعها في منطقة بحرية تأمل بكين في توسيع وجودها واستشرافها لبسط قوتها المستقبلية.

في الواقع، قبل عقد من الزمان كان وصول الصين إلى المياه المجاورة لإفريقيا غير ممكن؛ لكن اليوم تشير التقديرات إلى أن جيش التحرير الشّعبي الصيني يحتفظ بخمس سفن حربية وعدة غواصات تقوم بعمل دوريات مستمرة في المحيط الهندي. ومن المتوقع أن يزداد هذا في العقود المقبلة؛ حيث تكثف الهند من وجودها في المنطقة. وقد تطورت وحدات مكافحة القرصنة الصينية في إفريقيا، في أول انتشار لها خارج آسيا؛ من حيث النّطاق والتّعقيد منذ ظهورها لأول مرة في عام 2009. وتتميز الآن بفئات جديدة من فرقاطات الصواريخ الموجهة والمدمرات المتقدّمة والقوات الخاصّة التّي تطوّرت أدوارها لتشمل تدريبات قتالية مشتركة ودوريات ودبلوماسية عسكرية وزيادة التعاون والتدريب البحري والبحري. ويشير محللون عسكريون صينيون كبار إلى أنّ مشاركة جيش التحرير الشعبي الصيني في مهام مكافحة القرصنة الدولية في البحار الإفريقية قد عززت القدرات التي ستحتاج إليها الصين في دعم مشاريع "الحزام والطريق". وتشمل هذه القواعد العمليات الاستكشافية، وحماية الممرات البحرية، وإجلاء المواطنين. كل

هذه المهام تتماشى مع ما يسميه جيش التحرير الشعبي الصيني "المهام التاريخية" خارج محيطها البحري (بول).

د-أهم تحديات وعوائق المبادرة

تواجه هذه المبادرة عدة عوائق وتحديات، الأمر الذي يصعب من إمكانية تجسيدها على أرض الواقع، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية (بن قانة، 2019، صفحة 112):

– عوائق جغرافية: حيث تجتاز الممرات المتوقع إنجازها في إطار هذه المبادرة على صحاري وجبال، مما يصعب من عمليات إنشاء الطرقات والسكك الحديدية، إلى جانب ذلك تنُجز تلك المشاريع في مناطق ذات كثافة سكانية قليلة، وبالتالي تفقد هذه المشاريع أهميتها الاقتصادية على المستوى المحلي،

– التهديدات الأمنية: إن تفشي ظاهرة الإرهاب الدولي والقرصنة والجريمة المنظمة وكذلك النزاعات وانتشار بؤر التوتر وانعدام الاستقرار في العديد من الدول المشاركة في هذه المبادرة، تشكل تحديا كبيراً وخطيراً أمام حماية البنى التحتية المنجزة، علماً أن توفير الحماية العسكرية لهذه المشاريع هو صعب نظراً لضخامتها،

– معارضة محلية: حيث تواجه العديد من مشاريع المبادرة رفضاً محليّاً بسبب مشاكل في مسألة ملكية الأرض التي ستقام عليها هذه المشاريع، فالعديد منها أنجزت أو ستُنجز في دول ذات طابع قبلي،

– عوائق مالية: تعاني العديد من الدول المشاركة في المبادرة من ضعف مواردها المالية، مما تسبب في إلغاء أو تأجيل تنفيذ بعض المشاريع، وهو أمر كان متوقعا نظرا لضخامة حجم هذه المشاريع وتكاليفها الباهظة.

ه-أبعاد طريق الحرير الصيني في إفريقيا

استغلت الصين حاجة إفريقيا الصارخة إلى البنى التحتية الأساسية، ففتحت لمقاولاتها وشركاتها سُبُلًا جديدة في التمويل، من خلال الاستثمار في بناء الطرق وتشييد الموانئ والسدود وشبكات السكك الحديدية والاتصالات والمطارات، وباتت أهدافًا إستراتيجية وجيو سياسية في جزء كبير منها، إذ تتطلع الصين ليس فقط لإثبات أنها القوة الاقتصادية الثانية في العالم، بل تطمح أيضًا إلى أن تكون البديل القادم لشركاء إفريقيا التقليديين، أوروبيين وأميركيين، لا بل وحتى شركائها الآخرين في آسيا أو في أميركا اللاتينية أو ما سواهم، ولذلك، فقد كانت الصين سبّاقة منذ عام 2000، إلى إقامة منتدى التعاون الصيني-الإفريقي، ليس فقط بغاية الاحتفال الرمزي بـ: "الأخوة الصينية-الإفريقية"؛ بل لإطلاق مشاريع ضخمة في إفريقيا، ثم باتت أهدافًا ثقافية وإنسانية أيضًا. صحيح أن الصين تعمد لبلوغ هذه الأهداف، وإيلاء الأولوية للبلدان الإفريقية ذات النفوذ الجهوي المتميز، أو الغنية بالموارد الطبيعية، كجمهورية جنوب إفريقيا ونيجيريا وإثيوبيا ومصر بالصنف الأول، ثم السودان (جمهورية جنوب السودان تحديدًا، حيث 80 % من مخزون السودان النفطي) والكونغو والنيجر والجزائر بالصنف الثاني. وصحيح أن الصين تذهب حيثما تجد موطئ قدم لمصالحها في أفريقيا، إلاّ أنّ السّلوك الصّيني المتساهل مع القضايا الخاصة بالحريات الفردية والجماعية وطبيعة الأنظمة السّياسية يظهر قدرة تكيف كبيرة تُفسِح لها مجالا واسعًا

لخدمة مصالحها، بدون أي اصطدم مع هذا النظام أو ذاك، أو تدخّل في أمور الدول الداخلية، كلّها تفاصيل تعمد "الصين الجديدة" إلى تجنبها، والعمل من خارجها بمرونة قلّ نظيرها في العلاقات الاقتصادية الدولية (محسن و أحمد الزيات، 2016).

و-مواقف بعض الدول حول طريق الحرير الصيني (بن قانة، 2019، صفحة 114):

– الموقف الأمريكي: اعتبر أن الوسائل التي تستعملها الصين حاليا تعمل على زيادة نفوذها في العالم، حيث يدعو إلى تقوية التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا والهند،

– الموقف الياباني: إن وجود استثمارات صينية ضخمة لتطوير البنى التحتية تخدم من جهة المصالح اليابانية، لكن من جهة أخرى تعتبر هذه المبادرة مشروع جيو إستراتيجي يمكن أن يعمل على توسيع النفوذ الصيني في المنطقة، ممّا يشكل خطراً على المصالح اليابانية، لذلك قرّرت اليابان المشاركة في مبادرة الحزام والطريق الصينية من أجل الاستفادة من الفرص التي قد تقدمها هذه الأخيرة،

– الموقف الروسي: استقبلت روسيا هذه المبادرة بحذر، فهناك تخوّف من توسّع اقتصادي وجيوسياسي للصين في منطقة آسيا الوسطى على حساب روسيا،

– الموقف الهندي: رفضت الهند المبادرة، وأكّدت على ذلك مجدّدا في قمة (منظمة شنغهاي للتعاون) الذي انعقد في جوان 2018، كما اعتبرتها مساسا بسيادتها.

الخاتمة:

من خلال ما تمّ طرحه في مضمون الموضوع والقراءة في جوانبه، خلُصت الدّراسة إلى مجموعة من النّتائج هي:

– العلاقات الصينية-الإفريقية تكتسي طابعاً خاصًّا لعديد الأسباب تراوحت بين الإرث التاريخي القديم والعلاقات الودّية، وبين المصالح الاقتصادية المشتركة، ومع مرور الوقت أصبحت من بين أهمّ المانحين الناشئين فيها بسبب التّسهيلات الكبيرة و القبول الذي حظيت به من طرف الدول الإفريقية نظراً لنهجها الاقتصادي المُربح للطرفين (منطق :رابح- رابح)، والمختلف عن أسلوب المانحين التقليديين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بشكل خاص، إضافة إلى إقامة علاقات مع الدول الإفريقية على قدر المساواة والمنفعة المتبادلة واحترام السيادة،

– في العقد الأخير تحسنَّت العلاقات الصينو-إفريقية تحسّنًا كبيرًا، حيث بُني التعاون بينهما على الشراكة لا على الهيمنة، ولذلك أطلق عليها القوة الناعمة؛ حيث أخذت هذه العلاقة بُعدًا تكامليًا يقوم على الاستثمار الاقتصادي غير المشروط، لأنها ترى فيها تدخّلا في الشؤون الداخلية المعارض لمبادئها التي تتبنّاها مع حلفائها. هذه السياسة تعززت بمبادرة طريق الحرير لتسهيل التبادل الاقتصادي، لكن لا يزال يحوم حولها الغموض خاصة بعدما أرست الصين قاعدة عسكرية في جيبوتي، وإقامة عدة مراكز ثقافية في دول المغرب العربي، وترحيل عمال شركاتها معها أينما تحل، فمن الممكن أن تكون هذه السياسة احتلال العالم بأسلوب جديد يتسم بالسلمية مع الاستغلال الخفي للثروات العالمية، ليصبح اقتصاد

الصين من أكبر اقتصادات العالم نموًا، ومن ثمّ السّيطرة السّياسية والعسكرية لتحكم العالم بقبضة من حديد،

– صحيح أنّ العلاقة المتنامية بين الصين وإفريقيا عادت بفوائد جمّة طالت جميع الأطراف، لكن على الدول الإفريقية أن تكون أكثر حذرا ويقظة لسياسة الصين الجديدة، فصانعو هذه السياسة يعملون للعثور على أي إستراتيجية لاستغلال ثروات هذه القارة. فمهما كان هذا التعاون المثمر لسنوات وسنوات، ويعد أيضا بمستقبل مشرق، إلاّ أنّه مدّ استعماري جديد وبأساليب ناعمة، لذلك وجب محاولة التقليل من الحضور الصيني المتزايد في إفريقيا إلى أقصى حدّ.

مراجع المقال:

1. *Rand corporation تم الاسترداد من .(2014) .China in Africa : Implications of a Relationship : https://www.rand.org/pubs/research_briefs/RB9760.html*
2. مجلة قراءات أفريقية. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من الصين والتغيير الناعم في إفريقيا: العولمة البديلة: https://www.qiraatafrican.com.
3. نانتوليا بول. (بلا تاريخ). أفريكا سنتر. تم الاسترداد من قراءات افريقية: https://www.qiraatafrican.com
4. Bart Françoit تم الاسترداد من (بلا تاريخ). *Chine en Afrique ,une longue histoire, une nouvelle donne géographique: https://journals.openedition.org/com/6243#article-6243.*
5. *Bruno , H. (2010, décembre 13). La chine en Afrique: survol des enjeux. groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité.*
6. *Judith , V. D. (2006). Africa and China : a strategic Partnership? The Netherlands : African Studies Center.*
7. *Mulugeta , G., & Liu , H. (2013). Africa-China Relations: Governance, Peace and Security. Ethiopia.*
8. *Natalie , V. (2006, avril). les besoins pétroliers de la chine: enjeux géostratégiques et économiques. centre d'études des politiques étrangères et de sécurité (CEPES), 7(5).*
9. *Niquet Valérie تم الاسترداد من .(بلا تاريخ) . La stratégie africaine de la chine: https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/0805_LastrategieafricainedelaChinedeValerieNiquet*
10. أحمد حسين الخطيب. (2019). الاستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي. مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية،(24).
11. أميرة محسن ، و عمر أحمد الزيات. (2016). السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا (1991- 2015). برلين: المركز الديموقراطي العربي.
12. باي الحبيب الشيخ. (افريل، 2014). الاستثمارات الصينية بافريقيا : كيف نجحت الصين في كسب القارة الافريقية؟ مركز الجزيرة للدراسات.
13. شفيعة حداد. (جانفي، 2014). الحضور الصيني في افريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة: التنافس في السودان نموذجاً. مجلة دفاتر السياسة والقانون(10).
14. شناز بن قانة. (2019). الرهانات الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية. برلين: المركز الديموقراطي العربي.

15. عبد الرحمن الحكمات . (2016). استراتيجية الوجود الصيني في افريقيا. مجلة سياسات عربية (22).

16. عمار شرعان. (2019). مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

الاهتمام الصيني بالقارة الافريقية بين الفرص والقيود ـــــــ